توجه الجزائر نحو البنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة آفاق 2030

Algeria orientation towards the African Development Bank to finance the Support Program for Industrial and Energy competitiveness, Prospects 2030

عبد الكريم معمري، طالب دكتوراه، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أدرار، الجزائر.

بلال بوجمعة، أستاذ محاضر أ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أدرار، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2017/08/11؛ تاريخ المراجعة: 2018/05/20؛ تاريخ القبول: 2018/10/28

مستخلص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مساعي البنك الإفريقي للتنمية في منح قرض للحكومة الجزائرية في جويلية 2016 لتمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة، باعتبار الجزائر عضو من أعضاء البنك، ولحاجتها الماسة لذلك التمويل. وكذا العقبات التي تعترض تجسيد برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة. وخلصت الدراسة إلى أن أهم تحديات تمويل البنك الإفريقي للتنمية لدعم التنافسية الصناعية والطاقة تتمثل في الحواجز التجارية والجمركية، خاصة في 2016 تم للجوء الى تقيد التجارة الخارجية وما قد يحد ذلك من حرية تنقل رؤوس الأموال، وتوصي الدراسة بضرورة تحسين بيئة الأعمال لتنمية القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية.

الكلمات المفتاحية: البنك الإفريقي للتنمية؛ برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة؛ تحديات التمويل، القطاع الخاص؛ تحسين بيئة الأعمال.

تصنيف JEL: O12, O1.

Abstract: This paper deals aims to shed light on the efforts of the African Development Bank to grant a loan to the Algerian government in July 2016 to finance The Support Program for Industrial and Energy competitiveness, As Algeria is a member of the bank, and its urgent need for such financing. As well as the obstacles to the implementation of the Support Program for Industrial and Energy competitiveness. The study found that the most important challenges of financing the African Development Bank to support industrial competitiveness and energy are trade barriers and customs, especially in 2016 resort to restricting foreign trade and may limit the freedom of movement of capital. The recommendations of the study are based on the need to improve the business environment to develop the private sector and enhance its competitiveness.

Keywords: The African Development Bank; The Support Program for Industrial and Energy competitiveness; challenges of financing; The private sector; improve the business environment.

Jel Classification Codes : O12, O1.

* المؤلف المراسل: عبد الكريم معمري، boudjemaabellal@yahoo.fr

مقدمة:

يسعى البنك الإفريقي للتنمية إلى تقديم المساعدات المالية لدفع عملية التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص في إفريقيا، ويتبنى البنك الإفريقي للتنمية (BAD)العديد من التدابير التمويلية، لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم ومكافحة الفقر في إفريقيا، والجزائر تعتبر عضو من أعضاء مجموعة البنك وشريك تاريخي واستراتيجي منذ تأسيسه.

ولكن بعد انهيار أسعار النفط في بداية عام2014، وتأثير ذلك في انخفاض الإيرادات المالية للجزائر، وهو ما يعني تدني قدرة الجزائر على تمويل مختلف المشاريع التنموية، وفي ظل هذا الظرف تقدمت الحكومة الجزائرية في جويلية 2016 بطلب التمويل من البنك الافريقي للتنمية، قصد تمويل بعض المشاريع والبرامج للمساهمة في الحفاظ على استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد، وأحد أهم هذه البرامج سمي ببرنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة، والذي تركز بشكل أساسي على دعم تنمية الصناعية آفاق2030، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ماهي تحديات تمويل البنك الإفريقي للتنمية لبرنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة بالجزائر أفاق2030، وما هي الحلول المقترحة لذلك؟.**

وفي محاولة للإجابة على الاشكالية المطروحة نستخدم المنهج الوصفي التحليلي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان ماهية البنك الافريقي للتنمية، وتبيان مساعيه في توفير المساندة المالية والفنية للحكومة الجزائرية من جهة، وتبيان مضمون برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة لاستنتاج أهم العقبات التي تواجهه، وصولا إلى تقديم حلول تساهم في تحسين القدرة التنافسية الصناعية. ومن بين الدراسات السابقة نذكر لا للحصر:

- دراسة(فوزية خدا كرم عزيز،2013) تناولت أهمية التمويل للدول الإفريقية سواءا من البنك الإفريقي للتنمية، أو المؤسسات المالية الدولية لتضيق فجوة التمويل وتنمية افريقيا.

-دراسة البنك الافريقي للتنمية، تناولت أن كل من أوغندا؛ الكاميرون؛ ملاوي؛ تحصلت تواليا على 1914 مليون UC؛1335.2 مليون UC؛ 868 مليون UC،كتمويل من طرف البنك الافريقي للتنمية, خلال الفترة (1967 إلى 2014) من أجل تحقيق نمو مستديم، وخلصت أن رغم الجهود المبذولة تبقى قارة افريقيا من أكبر مناطق العالم فقرا .

(Groupe de la banque africaine de développement ,2014,p266-267.)

- دراسة (ليلى المقدم، 2015) بعنوان مصر تتسلم 500 مليون دولار من قرض البنك الإفريقي، حيث تحصلت مصر في 2015 على قرض من البنك الإفريقي بقيمة 1.5 مليار دولار، في اطار برنامج شامل للتنمية ودعم الموازنة وهذا بالرغم من التحديات القائمة.

ونعالج إشكالية هذه الدراسة من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: ماهية البنك الافريقي للتنمية (BAD) وميكانيزمات عمله؛

ثانيا: سياق برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة بالجزائر الممول من بنك(BAD).

أولا: ماهية البنك الافريقي للتنمية (BAD) وميكانيزمات عمله

البنك الإفريقي للتنمية مؤسسة تمويلية تنموية إقليمه متعددة الأطراف، أنشئت للمساهمة في التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية.

1- تعريف البنك الإفريقي للتنمية وموارده المالية

1-1 تعريف البنك الافريقي للتنمية

تأسس البنك الإفريقي للتنمية عقب توقيع اتفاق بين الدول الأعضاء والتي كان عددها 23 بلدا، في 14 أوت 1963 بالعاصمة السودانية الخرطوم، وأصبح نافذا في 10 سبتمبر 1964(Business for Africa forum,2016)؛ وكان يقع مقر البنك في العاصمة الافوارية (أبيدجان)، وبسبب الحرب الأهلية تم نقله مؤقتا إلى تونس، وبلغ عدد أعضائه في 31 ديسمبر 2015 حوالي 80 دولة، 54 منها في إفريقيا و26 خارجها.

يقتصر النشاط التنموي لبنك(BAD) في الحيز الجغرافي الافريقي فقط، وذلك بتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية اللازمة لتفعيل نشاطها بنفس مبادئ البنك الدولي، حيث قامت وكالات التصنيف الائتماني العالمية بتصنيف البنك في صنف AAA وهذا في 26 أوت 2016(Moody's Investors Service, n 1038781, 2016).

وتتكون مجموعة البنك الإفريقي للتنمية من مجموعتين رئيسيتين للإقراض هما:

(Information, 2017)

أ- بنك التنمية الإفريقي: حيث يقدم قروض إلى حكومات الدول الإفريقية المرتفعة الدخل، كما يعتبر النافذة المسؤولة عن استثمارات البنك في القطاع الخاص.

ب- صندوق التنمية الإفريقي: تم تأسيسه سنة 1972، ويقوم بتوفير المنح والقروض إلى الدول الإفريقية المنخفضة الدخل، ويحصل هذا الصندوق على التمويل اللازم لعمله من خلال مساهمات الدول الأعضاء المانحة، بالإضافة إلى عائدات تسديد القروض.

وتتحدد شروط الإقراض حسب طاقة كل دولة على السداد من ناحية، وحسب الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول من ناحية أخرى، وأيضا يجب استخدام القرض في الأغراض المخصصة له (تقرير أداء المساعدات الإنمائية، 2009، ص62).

2-1 الهيكلة الإدارية للبنك الإفريقي للتنمية وموارده المالية:

يتألف بنك(BAD) من رئيس منتخب من قبل مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات. يعتبر مجلس المحافظين الهيئة العليا للبنك، حيث تضم وزراء الاقتصاد والمالية للبلدان الأعضاء، وينتخب مجلس المحافظين مجلس للإدارة من 18 مديرا تنفيذيا لمدة 3سنوات منهم 12مديرا من الأفارقة، و6خارج إفريقيا، حيث يختص بقبول الأعضاء الجدد؛ وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية للبنك، ومراجعة رأسماله بصفة دورية (تقرير أداء المساعدات الإنمائية، ص61).

أما موارد البنك الإفريقي للتنمية تتمثل في ما يلي:

(Groupe de la banque africaine de développement, 2010, P 5-6)

- ✓ أموال المساهمين من دول الاعضاء والتي تم بها تكوين رأس مال البنك؛
- ✓ الحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية؛
- ✓ عائدات تسديد القروض الممنوحة من طرف البنك؛
- ✓ المداخيل الناتجة من توظيفات البنك.

بالنسبة لعملة البنك الإفريقي للتنمية تسمى بـ « الوحدة الحسابية» أي باللغة الأجنبية «Unité de Compte» ويرمز لها بالرمز (UC) أو (وح)، وهي تعادل وحدة واحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

وفي سبتمبر 2016 كان سعر التعادل بين وحدة البنك و وحدة الدينار والوحدات الرئيسية وفق الآتي: 1,00 وح = 153,24 دج = 1,40 دولار = 1,25 يورو (.Banque Africainaine de Dévaloppement, 2016-2018, page II)

2- أسس عملية الاقتراض والتطلعات المستقبلية للبنك الأفريقي للتنمية

تستفيد الدول الافريقية الأعضاء في البنك الافريقي من التمويل حسب معيار الدخل الحقيقي، وللبنك استراتيجية على المدى المتوسط والطويل لتجسيد أهدافه.

2-1 أسس عملية الاقتراض من مجموعة البنك الافريقي للتنمية

تتعامل المجموعة التمويلية مع ثلاث أصناف من الدول، حسب معيار قابلية التسديد والدخل الفردي الحقيقي وهي كما يلي:

(Groupe de la banque africaine de développement, 2010, p 15)

الصنف الأول: تمثل الدول ضعيفة الدخل، حيث الدخل الفردي أقل من 540 دولار يتعامل معها صندوق التنمية الافريقي من خلال تمويلها على شكل قروض سهلة أو منح؛

الصنف الثاني: يمثل الدول متوسطة الدخل الفردي ما بين (540-1050) دولار، وعموما تتعامل معها كل نوافذ الاقراض لمجموعة بنك التنمية الافريقي حسب طبيعة التمويل؛

الصنف الثالث: يمثل دول مرتفعة الدخل أكثر من 1050 دولار يتعامل معها البنك الافريقي للتنمية.

تتم عملية الاقتراض تبعا لنظام التصويت على أساس القوة التصويتية، وذلك حسب قيمة المساهمة المالية لكل دولة، حيث تمتلك الدول الافريقية 59.609 %من صلا حيات التصويت، بينما تمتلك الدول الأعضاء من خارج افريقيا 40.491% من القوة التصويتية. (Banque africaine de développement, 2015, p 1-2)

وتصنف الجزائر ضمن مجموعة الدول الإفريقية المساهمة الأولى في رأسمال البنك بنسبة بلغت 4,213% من مجموع أسهم البنك، وهذه الوضعية سمحت للجزائر باحتلال مكانة هامة ضمن باقي مجموعة المساهمين في البنك، وتجدر الإشارة بأن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة (وكالة الأنباء الجزائرية،2014)؛ افريقيا ضمن قائمة الدول الفعالة في مختلف التمويلات والعمليات التي يشرف عليها البنك الإفريقي للتنمية.

2-2 الاهداف الاقتصادية للبنك الافريقي للتنمية وتطلعاته المستقبلية

بعد ثلاث سنوات من توقيع اتفاق إنشائه، دخل البنك الأفريقي للتنمية حيز النشاط، وأصبح رافدا للتنمية في القارة، وجعل المساهمة في تنمية البلدان الأفريقية على رأس أولوياته وأكبر أهدافه، فبين 1967 إلى 2011، قدم البنك ثلاثة آلاف و660 قرضا، بقيمة إجمالية تناهز 92 مليار دولا (موسوعة الجزيرة،2017).

يهدف البنك الافريقي للتنمية منذ تأسيسه إلى تحقيق جملة من الاهداف، حيث قام البنك بإعداد استراتيجية للعشرية 2013-2022 يهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الشامل مع مراعاة الجانب البيئي وهذا ما يعرف بالنمو الأخضر.

(Groupe de la banque africaine de développement, 2014, p16)،

ونذكر فيما يلي أهم تلك الاهداف:

- ✓ دعم المبادرة الافريقية الموجهة للمساندة الفردية والجماعية للتنمية الاقتصادية للدول الاعضاء الافريقية منها، ودعم قدراتها على الاندماج الجهوي (Groupe de la banque africaine de développement., p43)

- ✓ تمويل المشاريع الزراعية والصناعية، والخاصة بالبنية التحتية لدول الاعضاء؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص وذلك بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2014)؛
- ✓ المساعدة على التسيير الفعال للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة كالثروة البترولية، من أجل حماية الأمن الطاقوي، والمساهمة في إنجاز المشاريع الخاصة بالطاقة البديلة؛

أما فيما يخص التطلعات المستقبلية للبنك الأفريقي للتنمية، فإنها ترتكز على تنفيد خمسة مجالات استراتيجية مترابطة ذات الأولوية الرئيسية «إفريقيا 2063»، تشمل: البنية التحتية الذكية المتكاملة لنمو الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتنامي القطاع الخاص للتصنيع وتكوين الثروات، توفير مناصب الشغل، وإحياء الاقتصادات الريفية في إفريقيا لتحقيق النمو الشامل (Business for Africa forum,2016).

ثانيا: سياق برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة بالجزائر الممول من بنك(BAD)

تسعى الجزائر لتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز نظام الإنتاج خارج نطاق المحروقات، لدعم تطوير القاعدة الصناعية. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ تعرف التنافسية الصناعية بأنها: "الدرجة التي يستطيع البلد في ظل الأسواق الحرة والعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في الدخول للأسواق الدولية، كما تحافظ على زيادة الدخل الحقيقي لمواطنيها في المدى الطويل"(OECD, 2005, p 237).

1- ماهية وأهداف برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة (PACIE) بالجزائر

وضعت الجزائر برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة، PROGRAMME D'APPUI A LA COMPETITIVITE INDUSTRIELLE ET ENERGETIQUE) بالتعاون مع البنك الإفريقي، قصد الحصول على التمويل اللازم لهذا البرنامج.

1-1 ماهية برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة بالجزائر

يعرف برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة، من خلال أهدفه لتنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، لاستهداف نمو أكثر استدامة من شأنها أن يعود بالفائدة على الجزائر من خلال تحسين القدرة التنافسية الصناعية التي من شأنها دعم النمو وخلق فرص العمل.

ويستجيب برنامج دعم القدرة التنافسية الصناعية والطاقة (PACIE) لطلب التمويل المقدم للبنك الإفريقي للتنمية من قبل الحكومة الجزائرية (أنظر الملحق للاطلاع على طلب

التمويل) في جويلية 2016 لدعم الميزانية ودعم الجزائر في جهودها الإصلاحية لإنعاش الاقتصاد الوطني بعد تراجع أسعار النفط، مما تسبب في انخفاض كبير في الموارد المالية للجزائر، وهذا كله راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل، إذ يساهم بما نسبته في المتوسط أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي وبما يزيد عن 95% في المتوسط لإجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2015 (جمال ، نادية ، 2017، ص174).

ووافق البنك الافريقي للتنمية على طلب الحكومة الجزائرية بمنح قرض بقيمة 900 مليون يورو، لتمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة (PACIE).

الجدول رقم (01): خطة تمويل برنامج دعم القدرة التنافسية الصناعية والطاقة للجزائر

Instrument	Montant (EUR)	Montant (UC)	Plan de financement Source
Prêt	900 millions	714,3 millions	BAD
900 millions		714,3 millions	COÛT TOTAL

Source: BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, PROGRAMME D'APPUI A LA COMPETITIVITE INDUSTRIELLE ET ENERGETIQUE in Alger, Octobre 2016,p: vi.

يعتبر برنامج دعم القدرة التنافسية الصناعية والطاقة في الجزائر جزء من النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، وتسعى الجزائر من خلال ذلك إلى تحسين المرونة والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، لإرساء أساس متين للنمو المستدام، وخلق فرص العمل والثروة بمساهمة القطاع الخاص، وهو يشكل أيضا جزءا من استراتيجية تنمية القطاع الخاص بالبنك الإفريقي للتنمية في الفترة 2013-2017. (BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, 2016,p6)

2-1 أهداف برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة

يهدف برنامج دعم القدرة التنافسية الصناعية والطاقة (PACIE) إلى المساهمة في تهيئة ظروف النمو الاقتصادي الشامل؛ من خلال الإصلاحات الاقتصادية وضبط أوضاع المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحسين إدارة قطاع الطاقة وتعزيز الطاقة المتجددة، وبالتالي يتكون برنامج دعم القدرة التنافسية الصناعية والطاقة من ثلاثة عناصر متكاملة:
(BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, p. viii)

(أ) **تحسين وتحديث إدارة الموارد العامة:** يدعم المكون الأول تدابير ضبط أوضاع المالية العامة المرتبطة بتعبئة أكثر فعالة للإيرادات، وخاصة التي تتعلق بالموارد خارج المحروقات، بما في ذلك تعزيز أداء الإدارة الضريبية وتحسين إدارة الإنفاق العام.

(ب) تحسين مناخ الاستثمار: يدعم الإصلاحات لمناخ الاستثمار بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال التجارية، ودعم تطوير القاعدة الصناعية.

(ج) تحسين الإدارة في قطاع الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة: من خلال ضبط الإطار المالي لمنتجات الطاقة وإعادة النظر في أسعار الكهرباء والغاز، لخفض الدعم، وتشجيع الطاقة المتجددة والتوليد المشترك للطاقة، حيث من المنتظر الوصول إلى انتاج الكهرباء بحلول2030 إلى ما نسبته 37٪عن طريق الطاقة الشمسية، وما نسبته3 ٪ عن طريق الطاقة الهوائية.(خيرجة حمزة، بلال بوجمعة،2017، ص81)

ومن المتوقع أربع نتائج رئيسية لبرنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة (PACIE)خلال الفترة 2016 - 2017هي:

- ✓ تحسين تعبئة الموارد المحلية مع عائدات الضرائب باستثناء المحروقات من 17.1٪ في عام 2015 لنسبة 17.7٪ في عام 2017.
- ✓ تخفيض النفقات الجارية من 34.6٪ إلى 30.6٪ في عام 2017
- ✓ تحسين مناخ الأعمال لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المبادرة.
- ✓ زيادة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الحقيقي الوطني، من خلال خلق فرص العمل عن طريق الاستفادة من سلسلة التوريد لقطاع الطاقة.

2- العقبات التي تعترض تنفيذ برنامج (PACIE)، والحلول المقترحة

بالرغم من حصول الجزائر على تمويل من بنك(BAD) لتنفيذ برنامج دعم القدرة التنافسية الصناعية والطاقة(PACIE) في الجزائر، إلا أن هناك تحديات تواجه.

1-2 العقبات التي تعترض تنفيذ لبرنامج (PACIE)

تواجه الجزائر اليوم تحديات لضمان التحول الهيكلي لاقتصادها خارج المحروقات في سياق يتسم بانخفاض أسعار النفط منذ جويلية 2014، بالإضافة الى ضعف قطاع الطاقة، ونذكر أهم تلك العقبات فيما يلي:

- بيئة الأعمال التجارية غير مواتية لتنمية القطاع الخاص وتعزيز قدرتها التنافسية، حيث يتعين القيام بحماية مصالح صغار المساهمين، وحماية المستثمر، والمنافسة في السوق المحلية.

- تقيد التجارة الخارجية وما قد يحد ذلك من حرية تنقل رؤوس الأموال، حيث دخل حيز التنفيذ مجموعة الإجراءات الجمركية في 2016(وكالة الأنباء الجزائرية،2016)
- ضعف الصناعة في مراحل الحلقة التكنولوجية, الأمر الذي يحد من تنافسيتها.
- تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و93يوما في المتوسط، و130 يوما للحصول على رخصة بناء، و35 يوما لرخص أخرى.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري، يضاف إلى ذلك طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، ص60-62).
- ارتفاع تكاليف استغلال الطاقة المتجددة، من شأنه الحد من توسع الصناعة من جانب التكاليف في مجال الصناعات الاستثمارية.(بوجمعة بلال، حمزة خيرجة، 2014، ص156)
- تعثر برنامج الطاقات المتجددة؛ حيث ما زال البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2010-2030) متعثرا رغم رصد ما يقارب 120 مليار دولار لذلك. وتتركز أهم العراقيل التي تعترضه في عدم التحضير الجيد من طرف المعنيين، وافتقاد ثقافة التخطيط المسبق، كما أن برنامج إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر بديلة والذي جرى افتتاحه سنة 2010، يسير بشكل بطيء (بوجمعة بلال، حمزة خيرجة، ص166-167)

2-2 الإجراءات المتخذة لتحسين التنافسية الصناعية والطاقة

يتطلب من الجزائر مجموعة من الإجراءات لتعزيز التنافسية الصناعية والطاقة نذكر منها ما يلي: (BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, 2016,p6)

- تعبئة المزيد من الإيرادات الداخلية، ولا سيما، من غير قطاع المحروقات؛
- ضمان كفاءة أفضل من النفقات الرأسمالية لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل، للتمويل بأكثر فعالية؛
- ينبغي تحسين بيئة الأعمال التجارية لتنمية القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية؛
- ينبغي للجزائر الحفاظ على الإنفاق لدعم القدرة التنافسية الاقتصادية، وخلق الثروات وفرص العمل، وهو ما يؤدي إلى تحفيز النشاط الإنتاجي، والقطاع الخاص؛

ومن بين التدابير المستخدمة في برنامج(PACIE) لتحفيز التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية نذكر : (BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, p13)

- تنفيذ 50 مدن صناعية وطنيا (12500 هكتار) وإنتاج لا يقل عن 14 التجمعات؛

- تسهيل تخصيص الأراضي للمستثمرين؛
- تنفيذ إطار عمل فعال لأسعار فائدة تفضيلية على القروض التي تمنحها المؤسسات المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية من قبل الشركات في القطاعات ذات الأولوية (بزيادة 3٪) من خلال اعتماد الحكومة لمرسوم مخصص لهذا الغرض.

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتحسين القدرة التنافسية الصناعية، ما يلي (جمال، نادية ، 2017، ص176):

- مواصلة برنامج تنفيذ 50 مجمع صناعي على المستوى الوطني، حيث تم استحداث 12 مجمع صناعي إلى غاية سنة 2015، والتي ضمت أكثر من 370 شركة و 24 شركة قابضة
- إنشاء مجلس الاستثمار الوطني لتحديد إمكانية الصناعة في كل ولاية.
- استمرار أنشطة اللجنة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر

الخاتمة:

استفادة الجزائر من900 يور مقدمة من طرف البنك الافريقي للتنمية (BAD) لتمويل برنامج دعم القدرة التنافسية الصناعية والطاقوية، ويعتبر هذا التمويل مهما في ظل تحديات التمويل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار النفط بداية من 2014، وفي ظل متطلبات تحسين بيئة الأعمال التجارية لتنمية القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية.

وأهم مزايا الاستفادة من هذا التمويل الخارجي على مستوى برنامج دعم القدرة التنافسية الصناعية والطاقوية بالجزائر؛ نذكر ما يلي:

- ❖ تمويل المشاريع القطاعية خاصة الصناعية منها؛ لتطوير الحلقات التشابكية الصناعية، حيث تعاني أغلب الصناعات الجزائرية من انخفاض مستوى التشابك الخلفي الصناعي، الأمر الذي ينجر عنه توجه النشاط الصناعي المحلي نحو الخارج لجلب مستلزماته؛
- ❖ تنمية الاستغلال الفعال للطاقة والطاقات المتجددة في ظل البرنامج الوطني للطاقة، حيث من المنتظر الوصول إلى37 بالمائة من انتاج الكهرباء، وانتاج3بالمائة من الكهرباء عن طريق الطاقة المتجددة آفاق2030؛
- ❖ تحقيق التنويع في الاقتصاد الوطني، خاصة بعد فشل السياسات التنموية السابقة في تحقيق ذلك، عن طريق التخلي التدريجي عن السياسة التجارية الحمائية لما يترتب عليها من ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري؛

- ❖ تطوير تنافسية المنتوجات الجزائرية في السوق الوطني والأسواق الدولية من خلال ربط برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقوية بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وتوصي الدراسة بضرورة تحديد فروع القطاع الصناعي التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية طبيعية أو ميزة مكتسبة، ومن تم العمل على تطوير تلك الفروع المستهدفة من خلال الالتزام بمعايير ونظم الجودة للسلع والمنتجات الصناعية.

قائمة المراجع

- تقرير أداء المساعدات الإنمائية،(2009)، السودان في الفترة (1956-2008).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2017)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
- بوجمعة بلال، حمزة خيرجة، (2014)، معوقات استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها (مقاربة تحليلية - استشرافية)، مجلة الحقيقة، العدد30، جامعة أدرار.
- خيرجة حمزة، بلال بوجمعة،(2017)، الاستثمار في الطاقات المتجددة وتنمية استغلالها في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد13، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية-أدرار.
- جمال بن عروس، نادية هيمة، (2017)، الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: رؤية استراتيجية لبناء وتجسيد شراكة صناعية قوية للمؤسسات الصغير والمتوسطة الجزائرية، مداخلة للملتقى الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، يومي 21-22فيفري
- وكالة الأنباء الجزائرية، (2014) ، عبر الموقع الإلكتروني التالي:www.aps.dz/.../5360
- وكالة الأنباء الجزائرية،(2016) ، التعريفة الجمركية الجديدة تدخل حيز التنفيذ، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160823/86469.html
- موسوعة الجزيرة(2017)، على :www.aljazeera.net/encyclopedia
- فوزية خدا كرم عزيز،(2013)، النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا، مجلة الأستاذ- العدد201، السودان.
-ليلى المقدم، (2015)، مصر تتسلم 500 مليون دولار من قرض البنك الأفريقي، تقرير متوفر على الرابط:/http://www.youm7.com/story/2017/3/30/3167753

مصر-تتسلم-500-مليون-دولار-من-قرض-البنك-الأفريقى-مطلع
- Business for africa forum,(2016).egypt and world, sharm sheikh, egypt, 20-21 february, par site
http://www.businessforafricaforum.com/partner/african-development-bank/?lang=ar. It is a snapshot of the page as it appeared on 4 Aug 2017
- Bank Information center, par site : www.bankinformationcenter.org,
- Banque africainaine de devaloppement, document de strategie pays interimaire 2016-2018.
- BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, (2016).PROGRAMME D'APPUI A LA COMPETITIVITE INDUSTRIELLE ET ENERGETIQUE in Alger .
- Groupe de la banque africaine de développement, "au centre de la transformation de l'afrique, stratégie pour la période 2013-2022.
- Groupe de la banque africaine de développement, (2010).stratégie du secteur de l'agriculture 2010-2014.
- Groupe de la banque africaine de développement, (2010).la BAD en 10, 2010, isponible sur l'URL
suivant: http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/
- Groupe de la banque africaine de développement, (2014)." présentation financière".
-Groupe de la banque africaine de développement, rapport annue(l 2014), p266. Disponible sur l'URL suivant
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Rapport_annuel_2014.pdf.
- Moody's Investors Service, (2016).REPORT NUMBER 1038781, 26 August.
- OECD, technology and economy: the key relationships pairs, (2005).organization for economic co-operation and development.

الملحق: طلب التمويل المقدم للبنك الإفريقي للتنمية من قبل الحكومة الجزائرية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES FINANCES
Direction Générale de la Prévision et des Politiques

وزارة المالية
المديرية العامة للتقديرات والسياسات

N° 421/M.F/D.G.P.P/2016.

Alger, le 17 Octobre 2016.

MONSIEUR BOUBAKAR SIDIKI TRAORE
REPRESENTANT RESIDENT DE LA BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT A ALGER

Objet/ Demande d'Appui budgétaire.
PJ/ Une (01) Lettre de politique de développement relative au programme d'appui à la compétitivité industrielle et énergétique (PACIE).

Additionnellement à notre envoi du 08 août 2016, j'ai l'honneur de vous faire parvenir, ci-joint, la lettre de politique de développement relative au programme d'appui à la compétitivité industrielle et énergétique (PACIE) dument signée par Monsieur le Ministre des Finances, en vue de sa transmission à Monsieur le Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement.

Je vous prie de croire, Monsieur le Représentant Résident, en l'expression de ma parfaite considération.

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
N° 1259 /MF/ 17 OCT. 2016 MINISTERE DES FINANCES

Monsieur Akinwumi ADESINA
Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement
Immeuble du Centre de Commerce International d'Abidjan CCIA
Avenue Jean-Paul II 01 BP 1387
Abidjan 01, Côte d'Ivoire

Lettre de politique de développement

Programme d'appui budgétaire à la Compétitivité Industrielle et Énergétique
PACIE Algérie

Monsieur le Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement

I. Contexte pays :

L'économie algérienne a connu un rétablissement des indicateurs macroéconomiques et financiers en 1998 suite à l'application du Programme d'Ajustement Structurel (PAS 1995-1998).

Suite à la stabilisation macroéconomique et financière à la fin de la décennie 1990, les pouvoirs publics ont engagé des programmes d'investissement publics à partir de 2001 (le Programme de soutien à la Relance Economique 2001-2004, le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance 2009-2009 et le Programme de Consolidation de la Croissance Economique 2010-2014).

Dans ce contexte d'engagement de programmes d'investissement, la croissance économique a connu une progression moyenne annuelle de 3,8% globalement et de 6,2% hors hydrocarbures sur la période 2000-2014.

La politique socioéconomique menée durant cette période a permis :

- La relance de la croissance économique par la dépense publique ;
- La réalisation d'importants programmes infrastructurels ;
- La sécurisation de la dépense publique ;
- La reconstitution des réserves de change ;
- La mise en œuvre de dispositifs d'emploi et d'investissement ;
- La stabilisation du chômage et de l'inflation.

A partir de 2015, un plan quinquennal (2015-2019) a été lancé. Ce plan de développement s'inscrit dans la poursuite des programmes visant l'encouragement de l'investissement, la promotion de l'emploi et l'amélioration du cadre de vie de la population.

Depuis le second semestre de l'année 2014, les ressources budgétaires, suite à la chute drastique des prix des hydrocarbures, enregistrent un recul important qui a rendu les équilibres budgétaires, à moyen terme insoutenables. A cet effet, le gouvernement a initié, en 2016, un ensemble d'actions visant l'optimisation des ressources financières et la rationalisation des dépenses, lesquelles actions se sont poursuivies en 2016 à travers la mise en œuvre de mesures budgétaires et fiscales.

1/6

Sur le plan de la politique industrielle, celle-ci s'appuie sur la définition de stratégies industrielles sectorielles, ainsi que la réhabilitation d'un secteur public fort. Les politiques industrielles sectorielles seront réorganisées selon les axes suivants :

(i) ***Le soutien aux secteurs ou l'Algérie dispose d'avantages comparatifs naturels*** tels que, les industries agroalimentaires, les secteurs des hydrocarbures et des ressources minières, par une intégration en aval allant de la production de la ressources naturelles (agriculture, élevage, mines, hydrocarbures) vers les segments à forte valeur ajoutée ;

(ii) **Un soutien aux secteurs ou l'Algérie dispose d'avantages comparatifs construits** tels que, l'électronique, la production d'équipements de télécommunication, ainsi que les industries touristiques et culturelles ;

(iii) ***Une stratégie de substitution ciblée sur les importations*** en remplaçant, partiellement ou totalement, l'importation des semi produits ou des produits finis par une production industrielle locale ;

(iv) ***Un soutien au développement d'une industrie exportatrice,*** par le développement d'activités industrielles dans des secteurs ou l'élasticité – revenu à l'exportation à long terme est importante, le développement et le renforcement des missions d'ALGEX (Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur) et l'installation d'un conseil National consultatif pour la Promotion des exportations.

(v) ***La territorialisation du développement industriel,*** par la réorganisation de la gestion du foncier industriel et son intégration à la stratégie industrielle dans le cadre du Schéma National d'Aménagement du Territoire (SNAT).

(vi) ***Assurer la sécurité et la diversification des ressources énergétiques,*** par un programme d'efficacité énergétique couplé à un programme industriel et technologique de développement des énergies renouvelables.

Sur le plan de la gouvernance économique, la mise en place d'un processus dynamique de concertation entre les pouvoirs publics et les entreprises permettant une intervention efficace de l'appui au développement et les incitations de l'Etat, ainsi qu'un meilleur arbitrage et choix économiques. Ce processus sera mis en œuvre par :

- La mise en place d'un nouveau système national d'investissement dans les équipements publics qui font appel de manière beaucoup plus importante aux Partenariats Publics Privés ;
- La consolidation du système national d'information statistique ;
- Le renforcement de l'évaluation des politiques publiques
- La modernisation de l'administration économique.

Ministre des Finances
Hadji BABAAMMI